## دراسة لإعادة النظر بأنظمة البناء في حال تعذر التوسع الأفقي

عمار الياسين

أكد مدير التنمية العمرانية بوزارة الإسكان والتنمية العمرانية المهندس رضوان درويش أن الوزارة تعمل حالياً على إعادة النظر بالقوانين والمراسيم المتعلقة بقطاع الإسكان والتنمية العمرانية من خلال لجان مشكلة لهذا الغرض.

وأوضح درويش لـ«الوطن» العمل على إعادة النظر بأنظمة البناء في حال تعذر التوسع الأفقي، وبشكل خاص في المناطق المستقرة والآمنة والتي تضاعف عدد السكان فيها نتيجة الهجرة القسرية من مناطق وجود المجموعات المسلحة، لافتاً إلى أن ذلك يتم بناء على طلب من الوحدة الإدارية مدعوماً بالمسوغات الفنية، وفق أحكام المرسوم ٥ لعام ١٩٨٢ المعدل بالقانون ٤١ لعام ٢٠٠٢، مؤكداً السعي لتوفير الأراضي المعدة للبناء والتي تحقق شروط المجتمعات العمرانية المتوازنة (اقتصادياً-اجتماعياً- بيئياً)، من خلال إحداث مناطق تطوير عقاري تتوافق مع توجهات التخطيط الإقليمي وبالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والمعايير التي تسهم بتحديد الأولويات للمجتمعات العمرانية ذات الطبيعة المتوازنة والمستقرة (توافر مصادر المياه قرب المجتمعات العمرانية من شبكة الطرق الرئيسية والدولية-وجود نشاط ثقافي «جامعات» ونشاط زراعي -وقوع تلك المناطق بجوار مشاريع ذات طابع اقتصادي بحيث تساهم بخلق فرص عمل وعناصر جذب).

وأشار إلى ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في المساهمة في قطاع السكن من خلال تعزيز دور هيئة التطوير والاستثمار العقاري، ووضع الأطر الموجهة الواضحة في تقديم التسهيلات للقطاع الخاص لضمان مشاركة فاعلة له من خلال القوانين والتسهيلات البنكية، وتوسيع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص المنظم بتنفيذ مشاريع الإسكان بشكل مستقل أو عبر أشكال من الشراكة، والعمل على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية للمساهمة في عملية البناء والإعمار، وتعزيز دور القطاع الخاص السكني وتنظيمه من خلال الإشراف على الأبنية المنجزة من المتعهدين الخاصين وتدخل الدولة في العلاقة بين الطرفين لضمان حقوق المواطنين وجاهزية البناء للسكن.

## اليوم بدء التقدم إلى مفاضلة الماجستير بجامعة دمشق.. والأعداد المقترح قبولها تتجاوز ١٢٠٠ طالب

رجاء يونس

حددت جامعة دمشق اليوم موعداً لقبول طلبات الالتحاق بدراسة الماجستير /التعليم العام والموازي/ في مختلف الكليات والمعاهد العليا باستثناء كليات الطب والهندسة المعمارية والمعلوماتية والتمريض للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ لغاية ١٣ من الشهر الجاري.

وحددت الجامعة الأعداد المقترح قبولها والإجازة المطلوبة لكل اختصاص موضحة أن عدد المقترح قبولهم في الجامعات الحكومية نحو ٧٠٠ طالب في التعليم العام و١٨٠ في الموازي وأكثر من ٤٠ طالباً من خريجي الجامعات الخاصة السورية ونحو ١٦٥ من الطلاب العرب والأجانب ونحو ٢٥ طالباً في التعليم المفتوح.

واشترطت الجامعة على المتقدم أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى بمرتبة جيد على الأقل من إحدى الجامعات السورية أو على درجة معادلة لها من جامعة أو معهد آخر معترف بهما من مجلس الجامعة وبتقدير جيد على الأقل مع مراعاة اختصاص الإجازة وتوافقه مع الاختصاص المطلوب في الماجستير.

وبما يخص الراغبين بالتقدم إلى مفاضلة الدراسات العليا من الطلاب العرب والأجانب فلابد أن يكون حاصلاً على درجة الإجازة الجامعية بتقدير جيد على الأقل وأن تؤهله للقيد في درجة الماجستير في البلد المانح للشهادة.

أما إذا كانت درجة الإجازة صادرة عن جامعة سورية فيجب ألا يقل التقدير عن درجة جيد من الجامعات الحكومية السورية و٧٥ بالمئة في الجامعات الخاصة والمعاهد العليا السورية مع مراعاة اختصاص الإجازة وتوافقه مع الاختصاص المطلوب في الماجستير وحسب ما هو محدد في نظام الدراسات العليا العائد لكل كلية وفي كل اختصاص من الاختصاصات المعلن عنها أدناه.

كما بينت الجامعة في إعلانها أنه يجوز قبول الطلاب السوريين خريجي المعاهد العليا والجامعات الخاصة والجامعة الافتراضية السورية والجامعات غير السورية القيد في درجة الماجستير في الجامعات الحكومية على أن تكون درجة الإجازة صادرة عن معهد أو جامعة معتمدة وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وبالنسبة لخريجي التعليم المفتوح في الجامعات الحكومية يجوز قبول ٥ بالمئة في العام ونسبة مماثلة في القبول الموازي بالبرامج المماثلة بين التعليمين العام والمفتوح ويتم التفاضل فيما بينهم على المقاعد المحددة لكل اختصاص حيث يشترط في المتقدم أن يكون ناجحا في الاختبار المعياري الخاص به.

وبالنسبة للطلبة العرب والأجانب فإنه يقبل ١٥ بالمئة من عدد الطلاب الذين تقدموا لهذا الإعلان ضمن المقاعد المحددة في كل اختصاص بالتعليم الموازي شريطة تسديد مبلغ قدره ٥٠٠ دولار تحسب من قيمة الرسوم عند قبول الطالب وترد في حال عدم قبوله ولا ترد في حال القبول وعدم التسجيل.

وأشارت الجامعة في إعلانها أن المدة المحددة للتقدم إلى المفاضلة غير قابلة للتمديد على أن تقدم الطلبات إلى قسم الدراسات العليا في الكلية المعنية أو المعهد المختص.

# الولدان قاما بقتل والدهما بالاشتراك مع أحد أصدقائهما.. والموبايل يكشف الجريمة

طرطوس- الوطن

بعد أكثر من خمسة أشهر على ارتكاب جريمة القتل الفظيعة في منطقة الشيخ بدر بمحافظة طرطوس التي راح ضحيتها ابن المنطقة وهو أحد دكاترة جامعة حلب.. وبعد تداول أحاديث كثيرة بين الناس حول الجريمة والتكهنات بخصوص الفاعلين وإذا ما كانوا لصوصاً أم تجاراً لهم غايات أخرى مع المغدور، يأتينا الخبر الذي يؤكد قيام فرع الأمن الجنائي بطرطوس بكشف اللثام عن مرتكبي هذه الجريمة النكراء.

وفي التفاصيل التي حدثنا عنها العقيد عبد القادر سلطان رئيس فرع الأمن الجنائي بطرطوس أنه بتاريخ ٢٠١٥/٤/٤ عثر على المغدور (الدكتور أ. ص) مقتولاً في شقته بمنطقة الشيخ بدر وبدأت التحقيقات مع جميع الأشخاص الذين تربطهم علاقة مع المغدور ممن لهم مصلحة في مقتله أو لهم خلافات معه وتم التحقيق حتى مع عائلته وإخوته وأخواته وأولاده وعلى الرغم من غموض الجريمة وعدم وجود خيوط تكشف الفاعلين إلا أن عزيمة المحققين الجنائيين وإصرارهم على كشف الجريمة والسعي الحثيث والمستمر أدى لتكلل جهودهم بالنجاح بعد عدة أشهر من العمل الدؤوب والمتواصل حيث تمكنوا من إلقاء القبض على المدعو (ي.م) وبحوزته جهاز الخليوي المسروق من المغدور وبالتحقيق معه أفاد أنه اشتراه من محل المدعو (ع.س) الذي ألقي القبض عليه وأفاد أنه اشترى الجهاز من المدعو (أ.ع)..

وبالبحث ألقي القبض عليه وبعد محاولات عديدة منه لدى التحقيق معه للهروب من الحقيقة أو تضليل المحققين إلا أنه لم يفلح في ذلك فقد اعترف بإقدامه على قتل المغدور بالاشتراك مع ولدي المغدور (ح.ص) و(ي.ص) بعد التخطيط المسبق لذلك حيث توصلوا بعد دراسة عدة احتمالات أن أفضل طريقة لقتل المغدور هو انتظاره داخل منزله بالشيخ بدر.. حيث يقيم فيه بمفرده وفعلاً بمساء ذاك اليوم الذي عزموا فيه على تنفيذ مخططاتهم الإجرامية ركبوا سيارتهم واتجهوا من طرطوس إلى الشيخ بدر سالكين طريق نهر الخوابي- الدريكيش لتفادي المرور على الحواجز الأمنية أو مشاهدتهم من أحد.. بعدها وصلوا إلى المنزل وقاموا بإخفاء سيارتهم خلف البناء ودخلوا إليه بواسطة مفاتيح كانت بحوزة أحد أولاد المغدور ودرسوا الأماكن التي سيقف كل واحد منهم فيها وتوازعوا الأدوار بعد أن قاموا بارتداء القفازات والقبعات لعدم ترك أي دليل أو أثر في ساحة الجريمة.. كما قاموا بفك جهاز (DVR) الخاص بكمرات التصوير ثم انتظروا في البيت عدة ساعات إلى أن حضر المغدور إلى منزله.. وفور دخوله انقضّ عليه القاتلون الثلاثة وبدؤوا بضربه بالأيدي على كل أنحاء جسمه حتى أغمي عليه فقاموا بربطه وطعنه بالسكين بعد إدخالها في فمه والضغط عليها برجل (أ.ع) حتى خرجت من خلف رأسه.. وبعد أن تأكدوا من موته قاموا بسرقة أجهزة الخليوي وبعض النقود التي كانت بحوزته وأوراقه الخاصة وشاشة LCD ورسيفر وبعثروا أغراض البيت وكسروا أحد الأبواب للإيهام بأن الغاية من القتل هي السرقة وعادوا من حيث أتوا.

ويتابع رئيس الفرع: وحسب التحقيقات تبين أن دافع الولدين الشابين لقتل والدهما كانت مادية والخوف من زواجه ثانية وجلب أولاد يتقاسمون معهما أملاكه.

ويختتم بالقول: تم استرداد جهاز الخليوي وشاشة الـ LCD من القتلة كما تمت مصادرة عدة قنابل من منزل ذوي المغدور ومسدس من المقبوض عليه (أ.ع) والذي سبق أن قام بشرائه لقتل المغدور به، إلا أنه تم العدول عن فكرة القتل بالمسدس بسبب الصوت الذي سوف يصدر عند إطلاق النار منه وبالتالي احتمال افتضاح أمرهم.

### رئيس إدارة قضايا الدولة يعترف: الخطأ منا والحكم الفصل رئيس الحكومة

## الجهاز المركزي للرقابة المالية يرفض اعتماد مسابقة إدارة قضايا الدولة لخطأ مراسل بعدم تبليغ محافظتي دمشق وحلب بها

محمد منار حميجو

نفى رئيس إدارة قضايا الدولة إحسان خيو إلغاء المسابقة التي أجرتها الإدارة منذ ثلاثة شهور وذلك بعد إثارة العديد من الإشاعات حول إلغائها نتيجة تأخير اعتماد الأسماء من الجهاز المركزي للرقابة المالية، موضحاً أن المشكلة حدثت نتيجة رفض الجهاز المركزي تأشير الأسماء لخطأ إداري من الإدارة.

وبيّن خيو في تصريح لـ«الوطن» أن من شروط المسابقة تبليغ المحافظات بها عبر مقر المحافظة إلا أن مراسل الإدارة لم يبلغ محافظة دمشق بالمسابقة ولم يرسل التبليغ لمحافظة حلب، معتبراً أن الخطأ صادر من ديوان إدارة قضايا الدولة ولذلك فإن الجهاز المركزي لم يعتمد الأسماء وترك الفصل بالمسابقة إلى رئيس مجلس الوزراء.

وقال خيو: إنه من المحتمل أن يعتمد رئيس الوزراء الأسماء باعتبار أن الخطأ ليس خطيراً وإنما هو عبارة عن خطأ مراسل في عدم تبليغ محافظتي دمشق وحلب بالمسابقة مؤكداً أن التحضير لها استمر على مدار ثلاث سنوات وأن عدد المتقدمين لها بلغ ٨٠٠ متسابق.

ولفت خيو إلى أنه في حال لم يعتمدها رئيس مجلس الوزراء فأنه سيتم الإعداد إلى مسابقة جديدة معرباً عن تفاؤله في اعتمادها ولاسيما أن رئيس الحكومة سيقدر مسألة أن إدارة قضايا الدولة حالياً بحاجة إلى موظفين جدد باعتبارها تعاني من نقص في كوادرها إضافة إلى أن المسابقة أعلن عنها منذ ثلاث سنوات فإن الإعداد لمسابقة جديدة سيأخذ وقتاً طويلاً.

من جهته ناشد أحد الناجحين في المسابقة رئيس الحكومة إلى اعتماد أسماء الناجحين معتبراً أنه ليس من المعقول أن يتم إلغاؤها لمجرد خطأ مراسل أو مسؤول الديوان.

وقال المتسابق الناجح: إنه من المفترض أن يقرها الجهاز المركزي للرقابة المالية باعتبار أن التبليغ تم عبر وسائل الإعلام وأن جميع المحافظات تبلغت وكان لها علم بها.

وقال متسابق آخر: إن تصرف الجهاز المركزي غير صحيح وأن تطبيق القانون لا يتم بهذه الطريقة ولاسيما أن الإجراء روتيني وبسيط وهو عدم إرسال مذكرة إلى محافظتي حلب ودمشق بإعلان المسابقة عبر مقر المحافظة علماً أن معظم المتقدمين من المحافظتين.

متسابقون يحملون المسؤولية للجهاز المركزي ويرد عليهم: نحن طبقنا القانون

كلام رد عليه مصدر في الجهاز المركزي أن الجهاز يطبق القانون ولا يجوز تجاوزه وأن أي مسابقة يجب تبليغ جميع المحافظات أصولاً ولذلك فإن القرار في اعتماد الأسماء يعود إلى رئيس مجلس الوزراء إما برفضها أو اعتمادها.

وقال المصدر: إن الجهاز ليس مخولاً في البت بالمسابقة للخلل القانوني فيها فهو علل سبب عدم اعتماد الأسماء ومن ثم فإن مؤسسة رئاسة مجلس الوزراء لها الحق في اتخاذ القرار المناسب.

### تعديل قانون العاملين الأساسي على نار حامية

## القادري: نطالب بنسف كلي للقانون الحالي

محمود الصالح

أقام الاتحاد العام لنقابات العمال ورشة عمل لوضع الخطوط العريضة لتعديل قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم /٥٠/ الذي أثبت من خلال التطبيق الفعلي عدم جدواه في مجال الوظيفة العامة وتطويرها والمحافظة على مكتسبات العمال وتحسين واقع العمل الوظيفي في البلاد منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الآن.

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري قال: نحن في نقابات العمال نريد نسفاً كلياً لهذا القانون ووضع قانون لكل قطاع من قطاعات الدولة لأن في القانون ٥٠ توجد ٤٥ مادة تبدأ بكلمة يجوز ما عطل القانون وهناك نصف مواد هذا القانون غير مفعلة وما صدر من آراء وفتاوى واجتهادات بخصوص القانون يشكل مجلدات وهذا دليل على عدم مواكبة القانون للعمل، نريد قانوناً عصرياً، لأن من أسباب تردي الوظيفة العامة هو إلغاء التراتبية الوظيفية، نريد قانوناً يعطي تحفيزاً للعامل لأن الكثير من مديري المؤسسات ليسوا أكفاء لهذه المهام نريد الحفاظ على الحقوق والمكتسبات ولا يجوز أن يكون هناك تضارب بينه وبين التشريعات الأخرى نريد قانوناً يوضح حالات التعيين وطرقها.

نريد قانوناً يناسب كل مفاصل العمل الإداري والاقتصادي في البلاد والحقيقة أن الفساد لا يكافح بمرسوم أو قرار بل بالتشريعات والضوابط لسد منافذ الفساد.

وزير العمل الدكتور خلف العبد الله قال: هناك ثغرات كثيرة في قانون العاملين الأساسي كما أن لجنة تفسير القانون أصدرت فتاوى عشرات أضعاف حجم القانون والقانون يحتاج إلى تعديل جذري، ونريد أن نعرف ما المطلوب من القانون الجديد لذلك طلبنا من اللجنة الدائمة لتعديل القانون إشراك الجميع في ذلك، الوزارات والمؤسسات واللجان المعنية والحقيقة أن هناك مشاكل كثيرة نجمت عن القانون ٥٠ ويجب أن تعدل لأن لها منعكساً على الناس.

وزير التنمية الإدارية الدكتور حسان النوري

> العبد الله: لجنة التفسير أصدرت فتاوى عشرات أضعاف حجم القانون

> النوري: الفساد لا يقتصر على الإدارات بل موجود في التشريعات

> العموري: نقدم الملاحظات ونراقب ولا نقرر

> خبراء: يجب إلغاء المادة ١٣٧ من القانون القادم

قال: نحن نتفاعل مع الجميع لأننا نتحدث عن أثر تعديل القانون ولا يمكن للحكومة أن تتفاعل مع الإصلاح الإداري دون قانون متميز للعاملين، الحقيقة هو مشروع هيئة الوظيفة العامة ولا يمكن أن ننتقل إلى مشروع تنموي من دون مشروع المراتب الوظيفية. وكانت هناك محاولات لإطلاق مشروع المراتب الوظيفية بشكل مستقل وهذا سيشكل أزمة كبرى في الإدارة السورية، ونرى أن يكون قانون المراتب ضمن قانون العاملين الأساسي، وللأسف التعريف للهيكل التنظيمي للمؤسسات في سورية خاطئ.

لم يعد مقبولاً ألا يكون في سورية توصيف وظيفي صحيح حتى الآن، ولا يوجد كود وظيفي في سورية. ولا يمكن إنجاز مشروع التوصيف الوظيفي من دون تعريف الهيكل الوظيفي، والحقيقة أن ما يسمى بطاقات التوصيف الوظيفي هي خداع وظيفي.

أكثر ما أخشاه أن يذوب الثلج ولا يكون لدينا إدارة عملية في سورية والفساد ليس موجوداً في الإدارات بل موجود في التشريعات أيضاً.

أجرينا أقلمة للمشروع المقدم للحكومة حول المراتب الوظيفية لأنه الكود الأساسي لمشروع العاملين مدير الجهاز المركزي للرقابة المالية الدكتور محمد العموري قال: نحن نقدم ملاحظات عامة خلال الإعداد لهذا القانون ونضع الثوابت السليمة لنصل إلى نتائج صحيحة والحقيقة أن قانون العاملين في الدولة هو قانون إداري ولا يستطيع أن يلم بجميع النصوص اللازمة ويجب أن يتضمن الأسس، والتفاصيل تبقى من اختصاص اللوائح التي تصدرها السلطات التنفيذية، والحقيقة أننا في الجهاز المركزي للرقابة المالية لسنا جهة مقررة في ذلك بل هي جهة تراقب العمل والأداء فقط.

مدير عام مؤسسة التأمين والمعاشات خالد الحلقي قال: قانون العاملين أربك الجهات العامة وخاصة في التعيين لأنه حصر تشغيل العاملين بطريقين فقط المسابقة والاختبار ويجب أن نضع قانوناً جديداً يساعد في حل كل هذه الأمور وأن يتم إيجاد آليات واضحة أكثر لما فيه مصلحة العمل الوظيفي.

وهناك عدد من المشاركين طالب بإلغاء المادة ١٣٧ من القانون التي تعطي رئيس مجلس الوزراء الحق بصرف العاملين في الدولة من دون أي تحقيق وفي حال الإصرار على بقاء هذه المادة فيجب عدم الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء في حال البراءة لعودة العامل.

عضو الاتحاد العام لنقابات العمال عمر حوري قال: نريد قانوناً عصرياً وحضارياً يناسب هذه المرحلة. والحقيقة أن موضوع المراتب الوظيفية هو مطلب للطبقة العاملة ولكن نلاحظ أن كل القوانين تركز على الفئة الأولى ونحن نريد أن يكون هناك اهتمام بجميع الفئات الوظيفية على حد سواء وكذلك الاهتمام بالتعليم المهني لأن التعليم العام يطغى على التعليم المهني ومسيرة التنمية بحاجة إلى كوادر مهنية متنوعة.